

# المنهجية والمفاهيم



علمية معززة باستشارات مكثفة مع خبراء وأكاديميين محليين وإقليميين ودوليين. وصدرت نتائج المؤشر في نسخته الأولى عام 2015 في تقرير أول تضمن توضيحات مفصلة حول الأسس المفاهيمية والمنهجية والمقاربة الإحصائية، وعرضًا للنتائج الخاصة بكل دولة عربية على حدة<sup>5</sup>.

- منصّة المعرفة للجميع: هي ثمرة أخرى تُضاف إلى سلسلة المبادرات في إطار مشروع المعرفة العربي، لتعزيز مكانة المعرفة؛ انسجامًا مع الرؤية المشتركة التي تجمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم. وهي تتمثل في إنشاء بوابة إلكترونية قادرة على استيعاب كل أنواع البيانات والأبحاث والأدبيات حول المعرفة والتنمية والمواضيع ذات الصلة، وتكون مفتوحة لجميع المعنيين بالشأن المعرفي من باحثين وأكاديميين وصانعي قرار ومؤسسات مجتمع مدني وغيرهم؛ بهدف نشر الجهود البحثية حول المعرفة في المنطقة العربية، وبالأخص عن التنمية المستندة إلى المعرفة.

ومواصلةً لهذه الجهود الرائدة، يأتي هذا التقرير، "مؤشر المعرفة العربي للعام 2016"، ليستعرض حصيلة المرحلة الثانية من تطوير مؤشر المعرفة العربي للعام 2015. ويسعى إلى عرض صورة دقيقة وموضوعية عن الوضع التنموي في المنطقة العربية من خلال تقديم مجموعة قياسات مركبة تراعي المواصفات العالمية؛ بما من شأنه المساعدة على معرفة حجم التحديات التنموية التي تواجه المنطقة وسبل مواجهتها. وإذا كان مؤشر المعرفة العربي قد ركز حتى الآن على رصد الأوضاع المعرفية والتنموية في المنطقة العربية، فإن خياراته المفاهيمية والمنهجية وما أفرزته من أدوات تظل قابلةً للتكيف لتناسب مع خصوصيات الدول والمناطق الأخرى. ولا شك في أن هذا الإسهام العربي سيوفر سندًا قويًا للجهود العالمية في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030؛ من خلال مساعدة الدول على قياس نجاحاتها وتشخيص التحديات المطروحة عليها. ويسعى القائمون على مؤشر المعرفة العربي إلى أن تكون النتائج في نسخته الجديدة 'صورة شعاعية'

يوصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم جهودهما الرامية إلى النهوض بالوضع المعرفي في المنطقة العربية، ضمن رؤية استراتيجية مشتركة تسعى إلى بناء مقومات مجتمع المعرفة؛ عبر إرساء ثقافة عربية تُعلي من قيمة المعرفة وتعتبرها المحرك الأساسي لقاطرة التنمية الإنسانية المستدامة. وقد تجسدت هذه الإرادة المشتركة التي تشكلت في عام 2007 على أرض الواقع في مجموعة مبادرات رائدة تُوجت بإنشاء مشروع المعرفة العربي الذي أغنى المخزون البحثي التنموي بثلاثة إصدارات قيّمة؛ تمثلت في سلسلة من تقارير المعرفة العربية ومؤشر المعرفة العربي للعام 2015، إلى جانب إطلاق منصّة المعرفة للجميع<sup>1</sup>:

- تقارير المعرفة العربية: صدرت حتى اليوم ثلاثة تقارير في أعوام 2009 و2012 و2014 هي على التوالي: "نحو تواصل معرفي منتج"<sup>2</sup>، و"إعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة"<sup>3</sup>، و"الشباب وتوطين المعرفة"<sup>4</sup>؛ سعت إلى رسم الملامح الكبرى لرؤية عامة تستهدف ردمًا مختلف مظاهر الفجوة المعرفية العربية. ولقد ساهمت هذه التقارير في تشخيص حال المعرفة عن قُرب في المجتمعات العربية، من خلال اعتماد مقاربة منهجية متعدّدة الأدوات عملت على فتح مداخل عديدة للاقترب من واقع المعرفة ونوعية أدائها، والتفكير في سبل النهوض بمتطلباتها من أجل ولوج مجتمع المعرفة وتحقيق التنمية الإنسانية الشاملة والمستدامة.

- مؤشر المعرفة العربي: توظيفًا للمخزون الفكري والمجهود البحثي الذي تراكم على مدى سلسلة تقارير المعرفة وما أتاحتها من عمليات قياس وتقييم واستقصاء ميدانية، جاءت المبادرة ببناء مؤشر عربي يستهدف رصد الواقع المعرفي والتنموي في المنطقة بصورة دورية. وانطلقت عملية بناء المؤشر خلال سنة 2015، وفق منهجية

تُمْكِّن كُلَّ دَوْلَةٍ من تشخيص المشكلات الخفية أو التي يصعب إدراكها، عبر نظرةٍ كَلِيَّةٍ للوضع التَّنْمَوِيّ العام.

ومن المنتظر أن يتواصل العملُ على تجويد المؤشِّر وإحكام بنائه وتقنين منهجيّته حتى يكون بحقٍّ أداةً علميَّةً فعَّالة لرصد السياسات التَّنْمَوِيَّة وتتبُّع تطوُّرها مكانيًّا وزمانيًّا؛ أيُّ أداةً تحليلية تستوعب خصوصياتِ المنطقة العربيَّة وتنفّث، في آنٍ واحد، على ما يجري من حراكٍ تَنْمَوِيّ في سائر دول العالم. ويؤمِّل أيضًا أن يُشكِّل هذا التقرير الجديد لمؤشِّر المعرفة العربيِّ للعام 2016 منبرًا للتَّفكير والحوار، يستفيد منه صنَّاعُ القرار والباحثون وكلُّ المعنيين بالشأن التَّنْمَوِيّ، من أجل بناء رؤيةٍ تَنْمَوِيَّة تستند إلى معطياتٍ واقعيَّة وموثوقة تُحقِّق التَّنْمِيَّة الإنسانيَّة المستدامة وتُعزِّز التفاعلَ الحضاريَّ الإنسانيَّ.

## المقدِّمة

لم يشهد العالمُ عبرَ تاريخه الطويلِ تغيُّراتٍ تُضاهي ما يشهده العصرُ الرَّاهن في عمقها، وسرعةٍ وتيرتها، وشدَّة تأثيرها في حياة الأفراد والمجتمعات؛ حيثُ تنامي المعارفُ وتتشعبُ قنواتها وتتسعُ مجالاتها باستمرار. وتزداد أهميةُ البحثِ العلميِّ والتكنولوجياً والابتكار والتجديدِ التَّفنيِّ، باعتبارها رَحَى إنتاج المعرفة والمحركاتِ الرئيسيَّة للتطوُّر والنَّماء. ولم تُعدَّ الثورةُ التكنولوجيةُ اليومَ مجردَ امتدادٍ للتطوراتِ التَّفنيَّة التكنولوجية التي تتابعت عبرَ التاريخ، بل صارت عمليةً تغيُّرٍ كَلِيَّة تطلُّ التربية والتعليم والاقتصاد والصِّحة والسياسة والثقافة والمجتمع كُله؛ وجميعها جوانبٌ مرتبطةٌ بالتَّنْمِيَّة الإنسانيَّة المستدامة التي يُكوِّن الإنسانُ جوهرها؛ باعتباره في الوقت ذاته أدواتها الرئيسيَّة وغايتها الأولى.

وليس عجبًا في ظلِّ هذا المنعطف الحضاريِّ ازديادُ الاهتمامِ بالإنسان والمراهنة على قدراته غير المحدودة في الخلق والإبداع والإنتاج؛ وهي الرؤية ذاتها التي تبنتها تقاريرُ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حين اعتبرت أن البشرَ هم الثروة الحقيقية للأمم<sup>6</sup>. لذلك تَحْرصُ الأممُ ذاتُ النظرة الثاقبة والرؤية

الاستراتيجيَّة على السَّعي حثيثًا إلى الاستفادة من كلِّ مظاهر الإبداعِ الإنسانيِّ في إطار مقارنةٍ شاملةٍ للتنمية، يتكامل في سيرورتها الأفرادُ والجماعات ومختلفُ القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها.

غير أنَّ المتصفِّحَ للرصيد الضخم من البيانات والتقارير التي كُتبت عن المنطقة العربية سرعان ما يقف أمام اللغز العربيِّ المتمثِّل في الفجوة المتزايدة بين الإمكانيات المتاحة في المنطقة والعجز الواضح في تحقيق التَّنْمِيَّة المنشودة<sup>7</sup>. وتتجلَّى مظاهرُ هذه الفجوة على صُعدٍ مختلفةٍ تَوَسَّع في تحليلها تقريرُ المعرفة العربيِّ للعام 2014، مؤكِّدًا أنه رغمَ ما تحقَّق في بعض دول المنطقة من تقدُّمٍ في المجالات المعرفية والتَّنْمَوِيَّة، يظلُّ النسقُ دون المستوى المأمول؛ ما يعني "غياب المحركِ الرئيسيِّ للولوج إلى اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة لإحداث تنمية حقيقية"<sup>8</sup>.

يُعدُّ موضوعُ المعرفة من القضايا الجوهرية في مشروع التَّنْمِيَّة الإنسانيَّة في الدَّول العربية، ويكتسي أهميةً حيويَّة تُحدِّد وزنَ المنطقة في ميزان القوى العالمية وقدرتها على الصمود في حلبة المنافسة؛ بل تُعتبر المعرفةُ اليومَ "معياري الرقيِّ الإنسانيِّ في الطَّور الحاليِّ من تقدُّم البشرية"<sup>9</sup>. وهذا ما يُفسِّرُ التسابقَ المحموم بين الأمم نحو امتلاك المعرفة والتحكُّم في مصادرها. وبمقتضى ذلك، تجد الدَّول العربيةُ نفسها أمام رهانٍ مصيريِّ يتمثِّل في ضرورة كَسْب معركة المعرفة، ومن ثمَّ التَّنْمِيَّة، لاحتلال موقعٍ فاعلٍ في الساحة العالمية. فاستمرارُ الدَّول العربية في مواقعٍ متأخِّرة على خريطة العالم 'الجيو معرفية' سيحرمها حتمًا من أداء أيِّ دورٍ 'جيوستراتيجي' على الساحة الدَّولية، ولا سيَّما إلى كسر هذا الحاجز إلا بحثِّ الخطيِّ ومضاعفة الجهود لتحسين موقعها والارتقاء بأدائها وقدراتها التنافسية كي تتأهَّل للوجود بجدارية على الساحة الدَّولية.

في هذا المناخ العالميِّ الذي صارت فيه المعرفة أحدَ مقوِّمات تحقيقِ التَّنْمِيَّة، من البديهي أن يشدَّ الاهتمامُ بمسألتي القياس والتقييم باعتبارهما أدواتٍ أساسيَّة لإدارة المعرفة وتتبُّع مسيرة التَّنْمِيَّة.

التوجه نحو بناء حزمة من المؤشرات المركبة الملزمة بالضوابط العلمية والمواصفات التقنية المتعارف عليها عالمياً؛ تأخذ بعين الاعتبار حاجات المنطقة الحقيقية والرهنات المطروحة عليها، وتساعد على متابعة حركة التطور وحسن إدارتها على النحو الذي يضمن التفاضل إلى عوالم الرقي والتنمية والرفاه.

من هذا المنطلق، يُعدّ مؤشر المعرفة العربي إضافة قيمة في مجال قياس التقدم المعرفي ومتابعة تطور الأوضاع التنموية. وهو يتميز بجملة سمات مفاهيمية ومنهجية تجعل منه لبنة مهمة لتطوير أداة علمية واعدة تُضاف إلى الرصيد العالمي المتعلق بقياسات التنمية. من أهم هذه السمات:

- العمل على تكريس مفهوم 'المعرفة في خدمة التنمية الإنسانية ذات الأبعاد المتعددة'، استناداً إلى الرؤية التي حفزت تقارير المعرفة منذ صدور عددها الأول واستهدفت إقامة مجتمع يقوم على مركزية المعرفة المبدعة والخلاقة كقاطرة للتنمية المستدامة.

- مراعاة خصوصيات المنطقة العربية وسياقاتها الثقافية واحتياجاتها وتحدياتها التنموية، بتعميق النظر في الأوضاع المحلية المختلفة في الدول العربية والأخذ بعين الاعتبار عند تركيب المؤشرات جملة متغيرات لم تحظ بالاهتمام في المؤشرات العالمية المتداولة؛ لكونها لا تُعتبر ذات أولوية عالمياً، أو لعدم دخولها ضمن دائرة اهتمام الجهات المشرفة على تلك المؤشرات.

- الانفتاح على السياق العالمي من خلال الحرص على إيجاد مسالك تربط مكونات مؤشر المعرفة العربي بالمؤشرات العالمية الأخرى ذات الصلة؛ وهذه مسألة في غاية الأهمية حتى لا تنعزل المنطقة عن محيطها العالمي، وحتى يتحقق التكامل بين المستويين الوطني والعالمي.

- اعتماد منهج التشاركية والحرص على بلورة توافق 'خبراتي' حول الخيارات المفاهيمية والتقنية المعتمدة، بعقد ورشات إقليمية في عدد

وقد ظهرت تبعاً لذلك جملة لوائح مختلفة من الأدلة والمؤشرات ذات العلاقة بمجالات تنموية عدة، ساهمت في تسليط الضوء على وضع التنمية في العالم ومعضلاتها، وإنارة الخيارات والاستراتيجيات الإنمائية وتقييم آثارها؛ ما ساعد على بلورة وعي كويتي بقضايا التنمية في أبعادها المختلفة، وأطلق موجة من الحماس والتنافس الدولي للفوز بصدارة الترتيب في المجال التنموي. من هذا المنطلق، يُصبح مشروع بناء مؤشر عربي للمعرفة ضرورة يفرضها الحرص على المشاركة الفاعلة في صنع أدوات المعرفة العالمية؛ فضلاً عن حاجة المنطقة العربية إلى وضع خطط تنموية فعالة مُمكّنها من قيادة رشيدة لمسارات التنمية ضمن رؤية استشرافية واستباقية. تتسم بالسرعة والنجاعة في اقتناص الفرص التنموية.

بما أن المجتمع الدولي يتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فمن المهم التركيز على طرق أكثر فعالية وشفافية لتحسين العمل، ليس على مستوى عملية جمع البيانات والإبلاغ عنها وتوافرها فحسب، وإنما أيضاً حسن توقيت توافرها في سياق مواءمتها للتوصل إلى مقارنة أفضل بين البلدان.

المصدر: اليونسكو، 2015 ج.

## مؤشر المعرفة العربي، خطوة جادة في خدمة التنمية المستدامة

في هذا السياق، ظهرت فكرة "مؤشر المعرفة العربي" ليُسجل نقلة نوعية في مسيرة تقارير المعرفة العربية، من طور رصد الواقع العربي وتشخيصه عبر أدوات من خارج المنطقة العربية إلى طور إنتاج أدوات منهجية وفق رؤية عارفة بخصوصيات الوضع العربي ومعضلاته التنموية. فمنذ تأسيس مشروع المعرفة العربي، وعبر مراحل العمل على تقارير المعرفة الثلاثة، بات من الجلي وجود نقص في البيانات والأدبيات التي تُركّز على المعرفة في المنطقة العربية، والتي تصلح لتكون مدخلاً فعالاً لبناء سياسات التنمية المعرفية. وعليه، بات من الملح إيجاد أدوات رصد وتقييم تأخذ بعين الاعتبار سياقات المنطقة العربية وخصوصياتها الثقافية واحتياجاتها التنموية؛ وهي الأبعاد التي غالباً ما تُغفل عنها أدوات الرصد والتقييم العالمية. فكان

من الدول العربيّة (تونس والإمارات والأردن ومصر والمغرب والجزائر) وجلسات نقاشٍ مع الخبراء ومراكز البحث من داخل المنطقة العربيّة وخارجها<sup>10</sup>.

من هذا المنظور، يُمكن القول إنّ مؤشّر المعرفة العربيّ استبَقَ نسبياً تنفيذَ التوصيات التي جاءت في جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، لا سيّما في ما يتعلّق بتوسيع نطاق التنمية المستدامة وتعدّد مجالاتها، وبأهمية المؤشّرات وضرورة إيجاد تكاملٍ في هذا الشأن بين المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، فضلاً عن الحاجة إلى إفساح المجال للتركيز على القضايا المحلية.

أهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وهي عالمية بطبيعتها وشاملة من حيث تطبيقها، تراعي اختلاف الواقع المعيش في كل بلد وقدراته ومستوى تنميته وتحترم السياسات والأولويات الوطنية. وتعتبر الغايات مرامي ذات طابع عالمي يطمح إلى بلوغها، حيث تحدد كل حكومة غاياتها الوطنية الخاصة بها مسترشدة بمستوى الطموح العالمي ولكن مع مراعاة الظروف الوطنية.

المصدر: الأمم المتحدة، 2015.

## أوجه الالتقاء بين مكوّنات مؤشّر المعرفة العربيّ وأهداف التنمية المستدامة

تتمثّل أهداف التنمية المستدامة في مجموع الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة وروّجتها كأهدافٍ عالمية تتعلق بمستقبل التنمية في العالم، وتُسمّى كذلك "الأهداف العالمية" و"جدول أعمال 2030". وقد حلّت محلّ "الأهداف الإيمائية للألفية" التي جاءت حصيلةً توافقٍ بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وبمشاركةٍ واسعةٍ لأكاديميين وممثلين عن المجتمع المدني وجهاتٍ أخرى ذات علاقةٍ بموضوع التنمية؛ وانتهت بنهاية عام 2015 دون أن تفيّ بكلّ وعودها. وقد نُشرت هذه الأهداف البديلة في وثيقةٍ عنوانها "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"<sup>11</sup>؛ تضمنت 17 هدفاً و169 غاية، رُصدت لها حزمة مؤشّرات لتمكين الجهات المعنية من تتبّع مدى التقدّم في تنفيذها، وقياس مدى النجاح في تحقيق التنمية المستدامة.

تستهدف هذه الخطة خصوصاً القضاء على الفقر والجوع، وحماية الصحة، وتوفير التعليم الجيد، والحفاظ على البيئة ومواردها؛ إلى جانب المساعدة على النمو الاقتصاديّ المستدام، وتوفير فرص العمل اللائق، وتخفيض مظاهر انعدام المساواة بين الأفراد وبين الدول، والمساعدة على قيام مجتمعاتٍ سلمية ومنفتحة، وتعزيز وسائل تحقيق التنمية المستدامة. وهذا ما أكّد عليه يان إلياسون، نائب الأمين العام للأمم المتحدة، من خلال تصريحه بأنّ "جدول أعمال التنمية لعام 2030 هو خطة عالمية للقضاء على الفقر وبناء عالم أكثر أمناً وعدلاً ليعيش الناس في مستقبل مستدام. إن أجندة التنمية المستدامة تضع الناس في محورها، وتلزمنا بضمان ألا يتخلف أحد عن الركب. هو جدول أعمال عالمي، ستقوم كل الدول بدمجه مع تطلعاتها الوطنية. إن جدول الأعمال يكرس المسؤولية حتى يتم التركيز على الأكثر ضعفاً في العالم ومن يعانون من الأزمات الممتدة أو من يعيشون في ظل كوابيس الكوارث الإنسانية"<sup>12</sup>.

تتميّز أهداف التنمية المستدامة بتوسّع نطاقها، خلافاً للأجندة الإيمائية السابقة التي ركّزت أساساً على البعد الاجتماعي. ويعود ذلك إلى الوعي المتزايد بحجم التحديات التي يشهدها العالم اليوم، مما يستوجب فتح جبهاتٍ عديدةً للتمكّن من معالجة مختلف القضايا العالقة والمستجدة، والتعاطي مع منظومة العناصر المرتبطة بالتنمية المستدامة؛ مثل التعليم، والاقتصاد، والبيئة، والصحة، والمجتمع، وغيرها. ويُعدّ هذا التوجّه سمةً جوهريةً مشتركة بين أهداف التنمية المستدامة والخلفية الفكرية التي تبنّاها مؤشّر المعرفة العربيّ، إلى جانب ثلاث سماتٍ أُخرى:

- الرؤية: ارتكز مؤشّر المعرفة العربيّ على رؤية استراتيجية تضع الإنسان في القلب من المشروع التنمويّ، لأنه محرّك التنمية وهدفها الأساسي في الوقت عينه؛ وتعتبر تمكين البشر أعظم ثروةٍ يمكن أن تمتلكها الأمم، وأهمّ سلاحٍ تستطيع أن تواجه به مخاطر التخلف. فقد جاء في معرض الحديث عن الإطار الفكري والمفاهيمي لمؤشّر المعرفة العربيّ أنّ التنمية أصبحت "أوسع من أن تُحصّر

يُعدّ مؤشر المعرفة العربيّ أولَ مساهمةٍ عمليّةٍ في اتجاه إنجاز عمليات رصدٍ إقليميةٍ ووطنيةٍ تنسجم مع الخط المنهجي لجدول أعمال التنمية 2030 الذي يؤكّد على "الحاجة لوجود بيانات جيدة موثوقة مصنفة يمكن الحصول عليها في الوقت المناسب تساعد على قياس التقدم المحرز وتكفل استفادة شاملة لا يُستثنى منها أحدٌ. وهذه البيانات أساسية لعملية اتّخاذ القرارات. وينبغي استخدام البيانات والمعلومات المستقاة من آليات الإبلاغ القائمة حيثما أمكن"<sup>15</sup>.

بالنظر إلى القطاعات التي يتركّب منها مؤشر المعرفة العربيّ ومحاورها الرئيسية والفرعية، يتبيّن أنّها تشمل جزءاً كبيراً من الأهداف والغايات الواردة في جدول أعمال التنمية 2030. ويتوقّع بالتالي أن يساهم التفعيل الدوّريّ للمؤشّرات المركّبة المتعلقة بهذه القطاعات (بما فيها من محاور رئيسية وفرعية) في توفير قاعدة بياناتٍ ثريّة وموثوقة ومحدّثة باستمرار، تكون مصدراً أساسياً لتتبع التقدّم نحو التنمية المستدامة. وبهذا الدور، يسعى مؤشر المعرفة العربيّ إلى تقديم مساهمةٍ قيّمة في حلّ معضلة البيانات في المنطقة العربيّة التي أشارت إليها النقطة 57 في بيان الجمعية العامة كالاتي: "نعتزف بأنّ البيانات الأساسية المتعلقة بالعديد من الغايات مازالت غير متوفرة، وندعو إلى زيادة الدعم لتعزيز جمع البيانات وبناء القدرات في الدول الأعضاء، من أجل وضع أسس البيانات حيثما لم تكن موجودة، وطينا وعالمياً"<sup>16</sup>.

### تذكيرٌ بالأسس المفاهيمية والمنهجية

**الإطار المفاهيمي: المعرفة من أجل التنمية الشاملة والمستدامة**

وعياً بدور المعرفة الحيوي في تحقيق الازدهار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وتوفير أسباب الرفاه وجودة الحياة، والفوز بمواقع الريادة في الساحة الدّولية، كان تبني مشروع المعرفة العربيّ منذ البداية لمبدأ أنّ المعرفة المتّسمة بالاعتدال والتّمكن هي البوابة الرئيسية للولوج إلى عوالم التنمية الإنسانية الشاملة والمستدامة. وبذلك، يكون مؤشر المعرفة

في جانبٍ دونَ آخر، لأنّ محورها الإنسان، وهو بطبيعته متعدّد الجوانب ومختلف الحاجات، وبالتالي من الضروري أن تستجيب التنمية لهذا التنوع والتعدّد<sup>13</sup>. وهي الرؤية نفسها التي قادت عملية مراجعة الأهداف الإنمائية لما بعد عام 2015، والتي اعتبرت الإنسان مركزَ عملية التنمية الإنمائية المستدامة؛ مميّزةً بذلك بين تنمية الموارد البشرية التي تستثمر في الأفراد خدمةً للإنتاج، وبين التنمية الإنسانية التي تستهدف تجنيد القدرات والمصادر المادية والمعرفية خدمةً للإنسان ذاته.

المفهوم: اقتضى الواقع العالمي وتحديات التنمية اليوم أن تكون أجندة التنمية المقترحة أكثر طموحاً وترابطاً من سابقتها، مع رؤية إنمائية أكثر شمولاً ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية. وهذا ما بادر إليه مشروع المعرفة العربيّ وجسده في بنية مؤشر المعرفة، وهي بنية مركّبة صيغت من منظور المعرفة لأجل التنمية، تتمفصل فيها بشكلٍ نسقي سنّة قطاعات حيوية تُمثل رافعات التنمية في المنطقة العربيّة، هي: التعليم ما قبل الجامعي، والتعليم العالي، والتعليم التقني والتدريب المهني، والبحث والتطوير والابتكار، والاقتصاد، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي ذلك تأكيدٌ على انسجام مؤشر المعرفة العربيّ مع اتّساع مفهوم التنمية وتعدّد أبعادها، وتكريس هذا المفهوم للطبيعة المركّبة للمعرفة وتنوعها.

المنهجية: يندرج مؤشر المعرفة العربيّ ضمن المقاربة المنهجية نفسها التي كشفت عنها المعايير التي استندت إليها مؤشّرات التنمية المستدامة، والتي أكّدت على أهمية تتبّع تحقيق أهداف التنمية المستدامة على أربعة مستويات<sup>14</sup>: مستوى عالمي (يعتمد ما بين 100 مؤشر و120 مؤشراً لرصد 17 هدفاً للتنمية المستدامة و169 غاية مرتبطة بها)، ومستوى قطاعي (يتمثل في وضع مؤشّرات خاصة بالقطاعات التي تستهدفها أجندة التنمية المستدامة)، ومستوى إقليمي (يعتمد مؤشّرات ترصد غايات إقليمية)، ومستوى وطني (تضع فيه الدّول مؤشّرات تستجيب لواقعها وسياساتها). لذا

العربيّ قد استند إلى ثلاثة مفاهيمٍ أساسيةٍ مترابطةٍ ومتكاملةٍ وظيفياً، هي:

واحدة، بتسليطه الضوء على العلاقة بين المعرفة والتنمية في مبادرة "المعرفة من أجل التنمية"<sup>19</sup>. وقد أثبت في هذا الصدد أنّ الفجوة الحقيقية تكمن في القدرة على اكتساب المعرفة، وليست في الدّخل؛ وأنّ الفرقَ بين الدّول أو الفئات الاجتماعية الفقيرة والغنيّة ليس في ضعف الموارد المالية فحسب، ولكن أيضاً في ضعف قدرتها على إنتاج المعرفة، أو مشاركتها، أو استخدامها لمواجهة التّحديات اليومية التي تُواجهها. وعلى الصعيد العربيّ، تجسّد الاهتمامُ بالمعرفة لتحقيق التنمية في الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، حيث جرت بلورة مرجعية معرفية متكاملة لفهم التنمية المستدامة من جميع جوانبها.

- المعرفة: تتجاوز مجرد امتلاك المعلومات والحقائق أو ما يُعرف بالمعرفة الصريحة، لتشمل كلّ العمليّات الذهنية والقدرات والمهارات الإجرائية المتعلقة بالبحث والتّمييز والتحليل والنّقد والاستخلاص (أي ما يُعرف بالمعرفة المضمرّة) للوصول إلى إنتاج أفكارٍ وأدواتٍ جديدة قابلة للاستخدام والتّوظيف لإحداث تغييراتٍ إيجابية لصالح الإنسان وتنمية قدراته وتوسيع اختياراته. وهذا ما يُفسّر ظهور فكرة 'تلازمية المعرفة والتنمية' كخطّ ثابت في سلسلة تقارير المعرفة.

فيما يتعلّق بقياس المعرفة من أجل التنمية، كانت مبادرة البنك الدّوليّ "منهجية تقييم المعرفة" الأكثر رواجاً، وتتمثّل في تطوير أداة منهجية تفاعلية (مكوّنة من مؤشّري المعرفة واقتصاد المعرفة) لرصد المستوى العامّ لاستعداد الدّول تجاه الاقتصاد القائم على المعرفة. والهدف من ذلك مساعدة الدّول على تحديد التّحديات التي تُواجهها، والفرص المتاحة لها في مسيرتها نحو اقتصاد المعرفة؛ لكنّ تفعيل هذه الأداة توقّف منذ 2012. وعلى المستوى العربيّ، لا توجد إلاّ بعض المحاولات لقياس جوانب معرفية كمؤشّراتٍ فرعيةٍ تدخل مع مؤشّراتٍ أخرى في تركيبة مؤشّر تاليفيٍّ أشمل. وهذا من شأنه أن يُضفي أهمية كبيرة على مؤشّر المعرفة العربيّ لظهوره في ظرفٍ تاريخي تفتقد فيه الساحة العربية والدّولية إلى أدوات منهجية قادرة على استجلاء أوجه العلاقة بين المعرفة والتنمية المستدامة، ومسارات تطورها.

- التنمية: يتجاوز مفهومها مظاهر التقدّم المادّي والتطوّر الاجتماعي والنمو الاقتصادي ليستوعب كلّ الجوانب المحيطة بالإنسان، الفكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية وغيرها. فمن منظور مشروع المعرفة العربيّ "التنمية الحقيقية هي التي تمكّن المجتمعات من تحويل إمكاناتها المادية ومواردها الطبيعية من خلال المعرفة والابتكار والتجديد إلى قاعدة تنموية تؤسس لبيئات تمكينية تحترم حقوق الإنسان، وتحدّ من الفقر، وتخلق فرص العمل اللائق، وترى في الإنفاق الاجتماعي الهادف استثماراً حقيقياً للمستقبل وتوسيعاً لفرص تنمية قدرات الشباب"<sup>17</sup>.

**الإطار المنهجي: رباعية الوصف والتحليل والبناء والتجريب**

انطلق العمل على مؤشّر المعرفة العربيّ عام 2015، توطّره غايةً أساسية هي التوصل بحلول العام 2017 إلى مؤشّر مركّب يقيس المعرفة من منظور تنمويّ متعدّد الأبعاد؛ تتوفّر فيه كلّ المواصفات العلمية والمنهجية المتعارف عليها دولياً. واتّفق على أن يكون مرناً بما يكفي ليكيّف ويُستخدم في دول ذات

- الاستدامة: اعتُمد مفهوم البنك الدّولي الذي عرّف الاستدامة بشكلٍ منهجيّ يسمّح بإخضاعه لمحكّ الاختبار عبر التعامل معه في إطار مشروع ثلاثي الأبعاد: اقتصادي، واجتماعي، وبيئي. وتبعاً لذلك، اشترط ربط التنمية بصفة الاستدامة إذا استطاعت أن تُلبّي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها الخاصة<sup>18</sup>.

وكان البنك الدّولي من أولى الجهات التي بادرت إلى جمع هذه المفاهيم في تركيبة



- مستويات تنموية مختلفة، على نحو يُمكن من رصد المعالم البارزة للمنجزات والاختلالات رصدًا دقيقًا، قابلاً للتوظيف في عمليات التخطيط والتطوير والتجديد. ولأنّ بناء مؤشّر المعرفة العربي إضافةً جديدة في مسيرة المعرفة العالمية، حرص فريقُ البحث على استثمار المخزون المعرفي المتراكم من التجارب السابقة، والاستئناس بالمقاربات المنهجية التي أثبتت قيمتها العلمية، والرجوع إلى الأدبيات المختصة في تعريف المؤشّرات وأنواعها، إضافةً إلى الاطلاع عن قرب على التجارب العربية والعالمية في مجال بناء المؤشّرات المركّبة.
- وجوب انتقاء البيانات الضرورية لتفعيل المؤشّرات المقترحة من قواعد البيانات المعتمّدة و/أو التقارير الدّولية المتعارف عليها. ونظرًا إلى الطبيعة التجريبية لهذه المرحلة التي لا تستهدف أيّ نوع من المقارنات أو الاستقراءات للواقع الرّاهن، فقد تقرّر بشأن تواريخ نشر هذه البيانات الوقوف في حدود عام 2006؛ لإتاحة الحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات التي تُخوّل احتساب المؤشّرات، مع إدراك ضرورة الحدّ من هذا المدى في المراحل الآتية من بناء المؤشّر.

### المبادئ التي استند إليها بناء مؤشّر المعرفة العربي

- ارتكزت عملية بناء مؤشّر المعرفة العربي على جملة مبادئ وموجّهات منهجية تقود العملية في جميع مراحلها بغية الحصول على أداة سليمة البناء وقابلة للاستمرار والمنافسة. ومن بين هذه المبادئ ما هو عامٌ تشترك فيه كلّ القطاعات المعنية، وما هو خاصٌ بالخيارات الداخلية الخاصة بكلّ قطاع.
- يُبنى مؤشّر مرّكب خاصّ بكلّ قطاع وفق رؤية معيّنة للباحث باعتباره متخصصًا في المجال، مع الحرص على أن تُنزل في إطار رؤية تقارير المعرفة العربية؛
- ينتقي كلّ باحثٍ ما يراه ضروريًا من محاور رئيسية وفرعية، ومكونات رئيسية وفرعية ومتغيّرات لبناء المؤشّر القطاعي، بحيث يُوفّر للقارئ، عند تطبيقه على دولة ما، ملامحًا متكاملًا عن وضع تلك الدولة في كلّ ما يتعلق بمكوّنات المؤشّر الأساسيّة؛

### المبادئ العامّة

- بناء المؤشّر على ركائز تتعلّق بمجالاتٍ تدرج ضمنّ الأولويات التّنموية للدول العربية، دون أن تعزل نفسها عمّا يحدث من حراكٍ تنمويّ في بقية دول العالم؛
- مراعاة اختلاف المسارات التّنموية بين الدول العربية نفسها وإفساح المجال لظهور الخصوصيات الوطنية، مع إتاحة إجراء مقارناتٍ إقليمية ودولية قدر الإمكان؛
- الحرص على أن يُحقّق عرض المؤشّرات المعادلة الصعبة التي تضمّن عرضًا مركّزًا ومختصرًا عن الأوضاع المعرفية-التّنموية، لكنّ فيه ما يكفي من التفاصيل لتجنّب الوقوع في تبسيطٍ مضللٍ للواقع المعقّد أصلًا؛
- الضغط على قوائم المؤشّرات، وهو التحديّ الأكبر، بحيث تحتوي على العدد الضروري والكافي لتكون سنديًا قويًا لوضعي السياسات العامّة، دون أن تتحوّل إلى مجلّداتٍ إحصائيةٍ منفرة؛
- تتفاعل القطاعات في ما بينها، ومن الطبيعيّ ظهور متغيّراتٍ مشتركة بينها. في هذه الحالة، يُنسّق بين الباحثين في كلّ ما يتعلّق بالمفاهيم ومصادر البيانات، تجنّبًا لأيّ شكلٍ من التّضارب؛ يُحدّد كلّ باحثٍ التركيبة الملائمة للقطاع الذي يُشرف عليه، وبالتّشاور مع باقي أعضاء الفريق، كما يُحدّد الأوزان التي يراها مناسبة مع توضيح مبررات كلّ ذلك؛
- في حال وجود محاور رئيسية أو محاور فرعية أو متغيّرات ضمنّ تركيبة المؤشّر المقترح لا تتوفّر في شأنها بيانات، يدعى الباحث إلى تعويضها بالأقرب إليها، إذا كان ذلك لا يمسّ جوهر المؤشّر، و/أو الاحتفاظ بها على أن تُفعل لاحقًا عند توفّر البيانات. في هذه الحالة، يمكن التحدّث عن تركيبة مأمولة (ما يجب كونه في المراحل اللاحقة) وتركيبه الحاليّة (ما هو ممكن حاليًا).

## مراحل بناء مؤشر المعرفة العربي

تطلبت عملية بناء المؤشرات أربع مراحل أساسية هي:

- مرحلة وصفية تمثلت في القيام بجرد موسع لأهم المؤشرات ذات العلاقة بالركائز القطاعية لمؤشر المعرفة العربي والمعتمدة حالياً على الساحتين العربية والدولية؛
- مرحلة تحليلية لتحديد الجوانب التي يتعين التركيز عليها وتجنب إعادة إنتاج مؤشرات متداولة؛
- مرحلة بناءية لوضع تركيبة المؤشر العام بفروعه الستة؛
- مرحلة التجريب والتحقق عرضت خلالها المؤشرات المتوصل إليها على مجموعة محكمين خارجيين للتحقق من معيار الصدق الخارجي وضبط الأوزان الترجيحية لمختلف الركائز.

## الموارد المعتمدة لبناء مؤشر المعرفة العربي

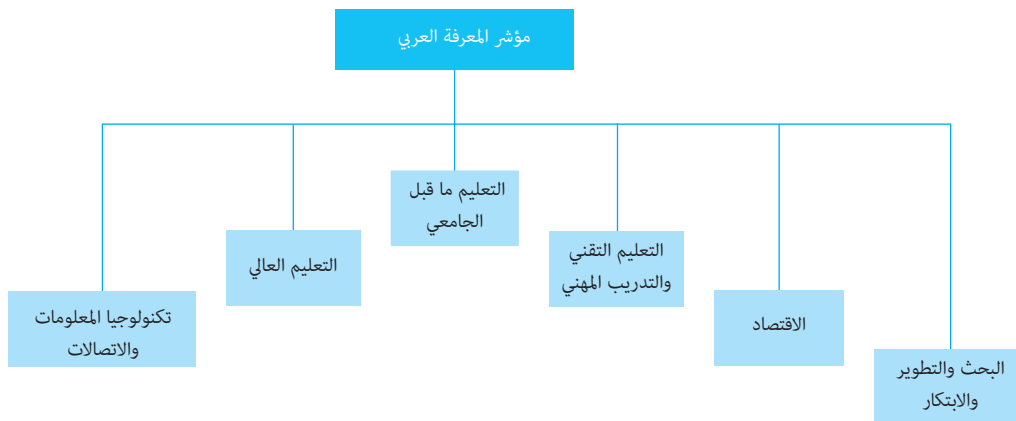
تمثلت الموارد المعتمدة بالخصوص في إنجاز دراسات مكتبية، ومقابلات معمقة مع خبراء عرب وأجانب من ذوي الخبرة في منهجيات بناء المؤشرات وتطويرها، فضلاً عن الاستعانة بأوراق مرجعية أنجزها خبراء من المنطقة العربية؛ إلى جانب تنظيم ورشات عمل إقليمية مع خبراء ومختصين

و ذوي علاقة بالمجالات المعرفية والتنموية وتقييمها ومتابعة تطورها. ولتفعيل هذه المؤشرات بمختلف فروعها، انتُفي جزء كبير من البيانات مما توفر في قواعد البيانات المختصة الإقليمية والدولية، على أن توضع في مراحل لاحقة أجهزة منهجية لجمع البيانات التي يتطلبها المؤشر؛ خصوصاً تلك التي تتعلق بظواهر خاصة بالمنطقة العربية ولا تتناولها قواعد البيانات المتداولة حالياً.

نتيجة لكل ما سبق، بُنيت ستة مؤشرات قطاعية مركبة (الشكل 1)، أخضعت بيانات كل منها لمعالجة إحصائية معمقة بقصد التثبت من اتساق المتغيرات وحساسيتها، وتوزيع الأوزان الترجيحية، ومعالجة القيم المنقوصة. واحتسبت القيمة الإجمالية لكل مؤشر وكذلك قيم المحاور المكونة له، للوقوف على مدى قربها أو بعدها من الواقع؛ ومن التوجهات التي كشفت عنها مؤشرات مماثلة أو ذات علاقة مباشرة بها (يمكن الاطلاع على كل هذه التفاصيل المنهجية والتقنية في فصل "المنهجية الإحصائية"). وقد أثبتت النتائج وجود اتساق كبير بين المؤشرات القطاعية، حيث فاقت معاملات ألفا كرونباخ 0.7 في أكثر من 80% من المؤشرات القطاعية المركبة. ويعود ضعف الاتساق في بعض المؤشرات إلى النقص الكبير في البيانات، وفي بعضها الآخر إلى طبيعة المتغيرات المعتمدة. وفاقت القيم التفسيرية للمؤشرات عموماً 50%. وكشفت القيم الإجمالية والفرعية للمؤشرات

الشكل 1:

قطاعات مؤشر المعرفة العربي



القطاعية، الموحدّة على سلّم من 1 إلى 100، عن تقدّم دول الخليج بصورة عامة؛ وهو ما يتوافق مع مؤشرات عديدة أخرى. وعمومًا، تفاوتت هذه القيم من قطاع إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى، ما يشهد على القدرة التمييزية لهذه المؤشرات.

### ضوابط الجودة في عملية بناء مؤشر المعرفة العربيّ

ليس المؤشر مجرد عبارات كميّة أو أرقام مبهمّة، وإنما هو معلومات قد تكون كميّة أو نوعية، يُحصل عليها وفق شروطٍ منهجيّة دقيقة تضمن صدقها وثباتها وموضوعيتها؛ بحيث يمكن الاطمئنان إلى نتائجها واستخدامها لتتبع تطوّر قطاعٍ معيّن أو منظومةٍ معيّنّة، وإجراء مقارناتٍ زمانية و/أو مكانية بشكلٍ منتظم. واعتبارًا لهذا الأمر، من الضروري اتخاذ جملة إجراءات لضبط جودة عملية البناء وأدواتها، بما يضمن الحصول على مؤشر سليم وعالي الكفاءة، يُحقّق الهدف الذي وُضع لأجله. لذا كان الحرص منذ بدء التفكير في بناء مؤشر المعرفة العربيّ على وضع خطة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار كلّ مراحل بناء المؤشر (التخطيط، التنفيذ أي تصميم المؤشر، تطبيق المخرجات أي المؤشر، التقييم والتعديل)، والالتزام بمواصفات الجودة ومتابعة تحقيقها، والتدخل عند اللزوم لتعديل المسار. وقد تطلّب ذلك بالخصوص تحديد مستوى الجودة المطلوبة، من خلال الالتزام بالمعايير العالمية المتعارف عليها في ما يخصّ المؤشرات المرغوبة. وعلى هذا الأساس جاء المؤشر مراعيًا شروط الحداثة، والشمولية، والمرونة التي تسمح بتطبيقه في سياقاتٍ مختلفة ومتطورة، والبعد العملي الذي يُحوّل استخدامه يُسر. هذا، إلى جانب المتابعة المستمرة لتقدّم مراحل العمل للتأكد من أن عملية البناء تجري بالشكل المطلوب، والتدقيق الشامل بكل البيانات المستخدمة ومصادرها في كنف احترام شروط الدقة والأمانة العلمية؛ فضلًا عن توفير الموارد المادية الضرورية لبناء المؤشر، وترشيد النفقات في إطار الشفافية، وانتقاء الموارد البشرية التي تتوفّر فيها مواصفات تضمن إنجاز العمل بالجودة المطلوبة وفي الوقت المحدّد، وتوفير الدعم اللوجستي الذي تحتاجه لحسن سير العمل.

كما تمّ عند اكتمال بناء المؤشر في صيغته الأولى، تأمين كلّ متطلبات التحقّق من جودته. وذلك من خلال مناقشته مع خبراء من ذوي الاختصاص، وإخضاعه إلى جملة من المعالجات الإحصائية، ومقارنة نتائجه بما يماثله من مؤشرات عالمية، واتخاذ الإجراءات التصحيحية التي بدت ضرورية في تلك المرحلة، مع برمجة محطات منتظمة للمراجعة والتطوير وفق ما يستجدّ من قضايا. وهذا فعلا ما تركّز عليه عمل فريق البحث خلال سنة 2016 والذي سيأتي تفصيله في القسم التالي.

### مؤشر المعرفة العربيّ للعام 2016

تعتبر النسخة الأولى لهذا المؤشر التي أفرزتها المرحلة السابقة إنجازًا هامًا أثبتت مختلف عمليات التحقّق الاستشارية والإحصائية وجاهته وصدقه وقدرته التفسيرية العالية. وفي إطار زيادة التدقيق وإحكام البناء، اتّجهت جهود المرحلة الحالية نحو مراجعة المؤشر وتعميق النظر في مكوناته؛ بما يساعد على الوصول إلى أعلى درجات الدقة والثوقية، وتوسيع فرص الاستفادة من استخدامه، وضمان شروط النجاح والاستدامة. فعملية مراجعة المؤشرات حلقة أساسية في مسار تطوير المؤشرات يدعمها ويغنيها ما يطرأ من تغيّرات على الساحتين الإقليمية والعالمية؛ وتُحدّث بياناتها في ضوء ما يتّاح من معلومات وإحصاءات جديدة. وهذا ما دأبت عليه كلّ المؤشرات المتداولة حاليًا، والمعترف بها عالميًا، على غرار مؤشرات "التعليم للجميع" لمنظمة اليونسكو، و"مؤشرات نظم التعليم" لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وغيرها. ولأنّ للتنمية أوضاع متعدّدة ومتطوّرة باستمرار وليست حالة ثابتة، فإنّ قياسات مستويات التنمية بأشكالها المختلفة، رغم تعدّدتها، تظلّ في حاجة دائمة إلى التعديل والتطوير؛ نظرًا إلى تأثرها بالظروف والتحوّلات العالمية، وإلى ضرورة الحفاظ على قدرة استيعابها المتغيّرات الجديدة والأحداث الطارئة. وتبقى التنمية في حاجة دائمة إلى "المزيد من التنقيح سواء فيما يتعلق بأساليب اختيار مكونات الأدلة التنموية المستخدمة في قياس التقدّم أو مدى مناسبتها للظروف المحليّة وخصوصيّة الدّول وأولوياتها الوطنيّة"<sup>20</sup>.

## أهم التعديلات التي أُدخلت على النسخة الأولى من مؤشر المعرفة العربي

### مؤشر التعليم ما قبل الجامعي

تجدر الإشارة أولاً أن المقصود بالتعليم ما قبل الجامعي هو كل المراحل التعليمية ابتداءً ببرامج الطفولة المبكرة والتعليم ما قبل المدرسي إلى نهاية المرحلة الثانوية. ونظراً إلى الدور الحيوي لمختلف هذه المراحل الأساسية في بناء رأس المال البشري، وفي الارتقاء بمنظومة المعرفة ككل، أُنحى التفكير إلى وضع مؤشر عربي لقطاع التعليم ما قبل الجامعي يستجيب للمفاهيم التربوية الحديثة. ويطمح هذا المؤشر إلى تجاوز مجرد قياس المخرجات المعرفية الصرفة المتمثلة في المكتسبات المتصلة بالقراءة والعلوم والرياضيات، والقراءة الكمية لنسب الالتحاق والإتمام، ليحاول تسليط الضوء على مكونات مفصلة في المنظومة التعليمية؛ أخذاً في الاعتبار التفاعلات بين النواتج والبيئات التمكينية والظروف السياقية العامة، بما يمكن من قياس فعاليتها وتشخيص مواطن الخلل فيها. واستناداً إلى الدراسات المكتنية للتقارير والمؤشرات المتداولة، والمشاورات الفردية والجماعية، توصل فريق التقرير إلى بناء مؤشر مركب من أربع ركائز أساسية هي: رأس المال المعرفي، والبيئة التمكينية، والسياسات التنموية، وإدارة المنظومة التعليمية وحوكمتها. ولتفعيل المؤشر بمختلف مكوناته، انتقيت البيانات مما توفّر في قواعد البيانات الدولية المتوافقي عليها (بيانات اليونسكو والبنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، ونتائج 'تيمس' و'بيزا' وغيرها).

تتمثل المراجعة الحالية أساساً في تعزيز الاهتمام ببرامج الطفولة المبكرة من خلال إفراده بالمحور الفرعي التربية ما قبل المدرسية ضمن المحور الرئيسي المتعلق بالبيئة التمكينية، وإدماج السياق الصحي كمحور فرعي ضمن المحور الرئيسي المتعلق بالسياق التنموي، إلى جانب السياقات المادية والاجتماعية والسياسية والثقافية؛ مع تعويض بعض المتغيرات بأخرى.

تركزت جهود المرحلة الثانية من مسيرة بناء مؤشر المعرفة أساساً على مراجعة التركيبات المقترحة في ضوء ما أفرزته التحليلات الإحصائية، والعمل على معالجة قضية نقص البيانات بما يتيح تجريب الصورة الكاملة للمؤشرات الستة بمختلف ركائزها الفرعية، وبالتالي تحديد القيمة المضافة لهذا الإنجاز العربي ومدى قدرته على منافسة المؤشرات الأخرى. ورغم شح البيانات وتشتتها، سعى فريق البحث إلى توسيع دائرة المصادر المعتمدة، وجرّت مراجعة بعض الخيارات المتعلقة ببعض المتغيرات؛ لتكون أكثر ارتباطاً بالأسس المفاهيمية التي بُني عليها المؤشر. كذلك حُدثت البيانات وأُخضعت لمعالجات إحصائية دقيقة؛ للتثبت من اتساقها وأوزانها النسبية، وقدرتها على قياس المفاهيم أو الأبعاد التي اختيرت لأجلها.

تفاوت حجم التعديلات من مؤشر قطاعي إلى آخر بحيث يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع:

- تغيير التركيبة العامة ومحاورها على غرار مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني؛
- إغناء بعض المحاور الرئيسية بمحاور فرعية جديدة على غرار مؤشر التعليم ما قبل الجامعي؛
- تفصيل بعض المحاور الفرعية على غرار مؤشر البحث والتطوير والابتكار ومؤشر التعليم العالي؛
- تعديل بعض المتغيرات بالحذف أو الإضافة أو الاستبدال على غرار مؤشري التعليم العالي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كما أُجريت بعض التعديلات الشكلية المتعلقة بالتسميات أو مواقع متغيرات معينة. وفي ما يلي تعريف عام بالقطاعات التي بُني عليها مؤشر المعرفة العربي وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مع لمحة موجزة عن مضامين المؤشرات القطاعية وما شملها من تعديل؛ على أن تُقدّم التفاصيل على التوالي في الفصول اللاحقة.

التعليم حق من الحقوق الأساسية وأساس التقدم في جميع البلدان. إذ يحتاج الوالدان إلى المعلومات اللازمة المتعلقة بالصحة والتغذية لمنح أطفالهم الدفع الذي يستحقونه في الحياة. وتعتمد البلدان المزدهرة على عمال متعلمين ذوي مهارات. وتحدونا التحديات المتمثلة في القضاء على الفقر ومكافحة تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة الفعلية في العقود القادمة إلى العمل يد بيد. ونحن قادرون على تغيير حياة الأفراد والاقتصادات الوطنية والعالم الذي نعيش فيه بإقامة الشراكات واعتماد الريادة وإجراء الاستثمارات الحكيمة في مجال التعليم.

(الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي-مون)

المصدر: اليونسكو، 2015 د.

## مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني

جاء الاهتمام ببناء مؤشر خاص بالتعليم التقني والتدريب المهني كنتيجة حتمية لما يشهده العالم من غزوٍ تكنولوجيٍ وما تبعه من تطوّرٍ في تركيبة سوق العمل، وأنواع المهّن ومواصفات العمالة المطلوبة فيها. ونجم عن ذلك اشتداد الحاجة إلى توفير العمالة المعرفية المؤهلة فنيًا ومعرفيًا التي يحتاجها اقتصاد المعرفة، وتيسير إدماج الشباب في سوق العمل، وتعزيز الكفاءة الإنتاجية للعمالة؛ فضلاً عن تحسين المؤشرات الاجتماعية (تحسين مستويات الأجور وظروف العمل، والحد من ظاهرة الفقر، وما شبه ذلك).

من بين مقاصد الهدف 4 في أجندة التنمية المستدامة ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع:

- ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030
- الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة وللمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030
- القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشّة، بحلول عام 2030
- الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020.

المصدر: الأمم المتحدة، 2015.

ارتكزت الصيغة الأولى لمؤشر التعليم التقني والتدريب المهني على ثلاث خلفيات، هي: تفاقم البطالة بسبب الفجوة الواسعة بين مخرجات نظم التعليم المهني والتدريب واحتياجات سوق العمل، وتدني خلفيّة الريادة رغم شيوع مفهوم العمل الحرّ في الخطابات السياسيّة الاقتصادية والإعلاميّة، ومؤشرات "توافق شنغهاي" بشأن تحقيق التحوّل في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني نحو بناء المهارات من أجل العمل والحياة. وبناء على تلك المؤشرات، رُكّب مؤشر من ثلاث ركائز رئيسيّة هي عرض قوى العمل، والطلب على قوى العمل، والريادة. وقد واجهت هذه التركيبة مشكلة كبيرة بسبب نقص البيانات.

شملت المراجعة الحالية عدّة نواح، بدءًا بالمحاور المكوّنة للمؤشر ووصولاً إلى المتغيرات المفعلّة لها؛ حيث عدّلت التركيبة العامّة، وأدرجت محاور فرعية أخرى تُسلط الضوء على مجمل البيئات والإكراهات التي تؤثر على نحو مباشر أو غير مباشر في قطاع التعليم التقني والتدريب المهني. وأضيفت أيضًا متغيرات جديدة حول أبعاد مهمة من شأنها المساعدة على فهم ديناميكية نظم التعليم التقني والتدريب المهني في الدول العربية وتشخيص مواطن الخلل فيها. واتخذ مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني لعام 2016 تركيبة ثلاثية تشمل على ثلاثة محاور رئيسية هي: بنية التعليم والتدريب، والإطار المؤسسي، والسياق التنموي.

## مؤشر التعليم العالي

وفقاً لما تمّ بيانه في مؤشر المعرفة للعام 2015، يُمثّل التعليم العالي المرتبط بالبحث العلمي "بوابة تحضير الشعوب للدخول إلى المجتمعات الجديدة المتحوّلة إلى الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة التي تحسّن التنمية وترقى بالإنسان. فمؤسّسات التعليم العالي، كما ورد في تقرير المعرفة الثالث، هي المنتج لرأس المال البشري الذي تتطلبه التنمية الشاملة وسوق العمل ويُعتبر عاملاً حاسماً ورئيسياً في التقدم الاقتصادي والاجتماعي في أي مجتمع"<sup>21</sup>.

تلك القدرات؛ مثل جودة التعليم الأساسي والتقني والعالِي، والبحث العلمي والابتكار، والمناخ التشريعي، وسهولة إدارة الأعمال، وكفاءة الرعاية الصحية. أما البيانات، فقد انتُقيت أساساً من التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ومن قواعد بيانات معهد اليونسكو للإحصاء، والبنك الدولي، ومرصد الصحة العالمي.

نحن نقف على أعتاب فرصة سانحة لتحقيق التنمية المستدامة، وتحسين حياة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم - ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور هام ومتميز تؤديه في تحقيق هذا المستقبل. وتقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أوجه تآزر مهمة تتقاطع مع مختلف القطاعات، وهي تقدم بالفعل خدمات مثل خدمات الصيرفة المتنقلة والتعليم الإلكتروني والحكومة الإلكترونية والخدمات الصحية المتنقلة. فإذا وُضعت في متناول الجميع، ستخلق فرصاً جديدة، وستساعد على حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة التي سُنحِدت تحولاً في عالمنا.

المصدر: هولين جاو، 2016.

وبالرجوع إلى أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، تتبين الأهمية المتزايدة لقطاع التكنولوجيا؛ حيث يظهر ضمن مقاصد كل الأهداف المحددة تقريباً؛ فضلاً عن اعتباره إحدى الوسائل الأساسية لتنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة وتنشيطها. وفي هذا الصدد، صُبطت المقاصد التالية:

- "تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا؛
- تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها وتعميمها ونشرها إلى الدول النامية بشروط مؤاتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، وذلك على النحو المتفق عليه؛
- تفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل الدول نمواً بحلول عام 2017، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"<sup>22</sup>.

إنَّ التنمية البشرية المستدامة لا يمكن أن تنبني دون وجود ثقافة سلام [...] وفي المقابل، فإن ثقافة السلام لا يمكن أن تتطور في سياقات تميل فيها مستويات التنمية إلى الركود، بل التراجع، وتُرجح فيها المصالح الخاصة وقصيرة الأجل على السعي إلى تحقيق تنمية بشرية مستدامة لصالح الجميع. [...] وللمؤسسات التعليم العالي دور رئيسي تؤديه في تحقيق التنمية المنصفة والمستدامة وإشاعة ثقافة السلام مع تشجيع التضامن الفكري والأخلاقي (باليرمو الفقرة 1)، استناداً إلى احترام حقوق الإنسان والمشاركة الفعالة للمواطنين والاحترام المتبادل (بيروت).

المصدر: اليونسكو، 1998.

لبناء مؤشر مرگب يُمكن من تتبُّع تطوُّر نُظُم التعليم العالي في المنطقة العربية، اختيرَ المدخلُ النَّسَقِيُّ للتمكُّن، إلى جانب قياس المخرجات من دراسة المدخلات والعمليات والسياق المجتمعي، إلى جانب التفاعلات بين مختلف مكونات المنظومة في ما بينها. وفُعِّل المؤشِّرُ باعتماد بيانات اليونسكو والبنك الدولي، ومؤشِّراتٍ أخرى مثل التناقسية الاقتصادية واقتصاد المعرفة، ومؤشِّر الابتكار العالمي، وتقدير المعرفة العربي للعام 2014. وقد أفضت عملية مراجعة هذه التركيبة الأولى إلى الحفاظ على المحاور الرئيسية نفسها المكوِّنة للمؤشِّر، مع إغناء المحاور الفرعية بمتغيِّراتٍ إضافية؛ سعيًا إلى شمل أكبر قدر ممكن من الأبعاد الهامة ذات الصلة، إلى جانب سدِّ الثغرات الناتجة عن نقص البيانات.

### مؤشِّر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يتميز هذا القطاع بخصوصية شديدة نظراً إلى تأثيره على نحو مباشر في كل الأنشطة والخدمات لجميع قطاعات الدولة؛ بحيث أصبح يحتل مكان القلب في استراتيجيات الدول التي تستهدف المعرفة كمرتكز أساسي في رؤيتها المستقبلية. في الوقت نفسه، تتأثر عناصر هذا القطاع على نحو شديد بجودة القطاعات الأخرى المكوِّنة لمنظومة المعرفة. وبالتالي، صُمم مؤشِّر مرگب من محورين رئيسين لهما الدرجه ذاتها من الأهمية. يضمُّ الأول محاور فرعية تعكس القدرات التكنولوجية مثل قوة البنية المعلوماتية التحتية للدولة، ومدى ملائمة تكلفة الاتصال لدخول الأفراد، ودرجة استخدام الأفراد والمؤسسات والحكومة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المعاملات الحياتية. ويضمُّ الثاني البيئة التمكينية المؤثرة في

ثلاثة محاور رئيسية هي: الأداء التنظيمي والموارد البشرية، والتنافسية والتطور الإبداعي للهيكلة الاقتصادية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة بالاقتصاد، تفرع كل محور منها إلى عدد من المحاور الفرعية التي اختيرت من مصادر دولية على رأسها المنتدى الاقتصادي العالمي، ومنظمة اليونسكو، والبنك الدولي، وغيرها.

### مؤشر البحث والتطوير والابتكار

استند بناءً هذا المؤشر إلى رؤية استراتيجية تعتبر أن البحث العلمي والتطوير والابتكار من السمات الأساسية التي تميز اقتصادات الدول المتقدمة عن نظيراتها النامية، وهي روافد لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة. ويجد هذا التوجه اليوم ما يدعمه بقوة في أجندة التنمية لعام 2030، حيث تكرر موضوع البحث والابتكار ضمن العديد من الغايات المفصلة لأهداف التنمية 2030، بينها:

- "تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنوع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتمسكة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة؛
- تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ومهوها، وذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية؛
- دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في الدول النامية، بما في ذلك عن طريق كفاءة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنوع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى"<sup>25</sup>.

من ثم، تبلورت تركيبة مؤشر البحث والتطوير والابتكار التي سعت إلى إبراز العلاقة التفاعلية بين هذه الركائز الثلاث في ما بينها ومع مجموعة من المتغيرات البيئية والبنية بما يتوافق مع الاتجاه

يؤكد هذا الأمر صواب التوجه الذي سار فيه مؤشر المعرفة العربي حين أفرد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمؤشر خاص، يهدف إلى تعميق عملية تتبع تطوره ورصد تفاعلاته مباشرة مع القطاعات الأخرى. وقد شملت التغييرات هذه السنة تغيير بعض التسميات، وتعويض عدد من المتغيرات وإضافة أخرى؛ انسجاماً مع التطورات التي يشهدها هذا المجال (مثل إحلال عدد براءات الاختراع لكل مليون نسمة محل متغير عدد براءات الاختراع الممنوحة، وإضافة متغير عدد طلبات براءات الاختراع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكل مليون نسمة، وغيرها).

### مؤشر الاقتصاد

يمثل الاقتصاد عصب الحياة اليوم، نظراً إلى ارتباطه على نحو مباشر أو غير مباشر بالمشكلات التي تواجهها جهود التنمية في مختلف الأقطار؛ فضلاً عن تفاعله مع قطاعات أخرى حيوية في المجتمع، كالسياسة والتعليم والعدل وغيرها من العوامل الجاذبة للاستثمار الاقتصادي أو الطاردة له. لهذا هناك اتفاق ما فتى يتسع بين الباحثين والمختصين في الشأن الاقتصادي على أن التحدي الاقتصادي أخطر التحديات وأهمها على الإطلاق لأنه عامل الحفاظ على استقلال البلاد، والحفاظ على كرامتها وتحقيق مطامحها في التقدم والرخاء. وفي هذا الصدد، جاءت الدعوة صريحة في أجندة التنمية المستدامة إلى "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع"<sup>23</sup>.

إن من شروط الازدهار الأساسية إطراد النمو الاقتصادي واستدامته ومشاركة الجميع فيه... وسنعمل من أجل أن نبنى اقتصادات دينامية أساسها الاستدامة والابتكار ومحورها الناس، تعمل على النهوض بفرص العمل المتاحة للشباب والتمكين الاقتصادي للمرأة خاصة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

المصدر: الأمم المتحدة، 2015.

ولأن الإصلاح الاقتصادي يستلزم توفير مناخ استثماري واعد لرأس المال بنوعيه المادي والبشري<sup>24</sup>، انبنى مؤشر الاقتصاد في صيغته الأولى (2015) على

- الحالي لبناء دورة متكاملة من البحث والابتكار مدعومةً ببنيةٍ تحتيةٍ بحثيةٍ حديثة. تبعًا لذلك، تضمّنت الهيكلية المقترحة للمؤشر المركب المتعلق بالبحث والتطوير والابتكار لعام 2015 ثلاثة محاورٍ رئيسيةٍ هي: البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية، والابتكار، والبحث والتطوير؛ يتفرّع كلٌّ منها إلى محاورٍ فرعيةٍ فُعّلت بانتقاء متغيراتٍ من قواعد بيانات البنك الدولي ومعهد اليونسكو للإحصاء والمنتدى الاقتصادي العالمي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومن تقارير التنافسية العالمية. وتمثّلت التعديلات التي تركز عليها العمل في هذه المرحلة من بناء مؤشر المعرفة في تفرّيع محور الابتكار ليتضمّن محورين فرعيين هما: الابتكار التكنولوجي وغير التكنولوجي والابتكار المجتمعي.
- على صعيد الدول، تقدّمت دول الخليج العربي عمومًا على سائر الدول العربية في كل المؤشرات القطاعية دون استثناء. في المقابل، كان الأداء ضعيفًا في ليبيا وسوريا وجيبوتي وجزر القمر والصومال واليمن؛ وهي دولٌ يشهد بعضها منذ سنواتٍ أوضاعًا اجتماعيةً وسياسيةً وأمنيةً غير مستقرة، ويتسم بعضها الآخر بمستوى نموٍّ اقتصاديٍّ منخفض.
- وكان التقدّم لصالح قطاع التعليم ما قبل الجامعي في 12 دولة، ولصالح التعليم التقني في 4 دول، ولصالح البحث والتطوير والابتكار في ثلاث دول، ولصالح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولتين، ولصالح الاقتصاد في دولةٍ واحدة.

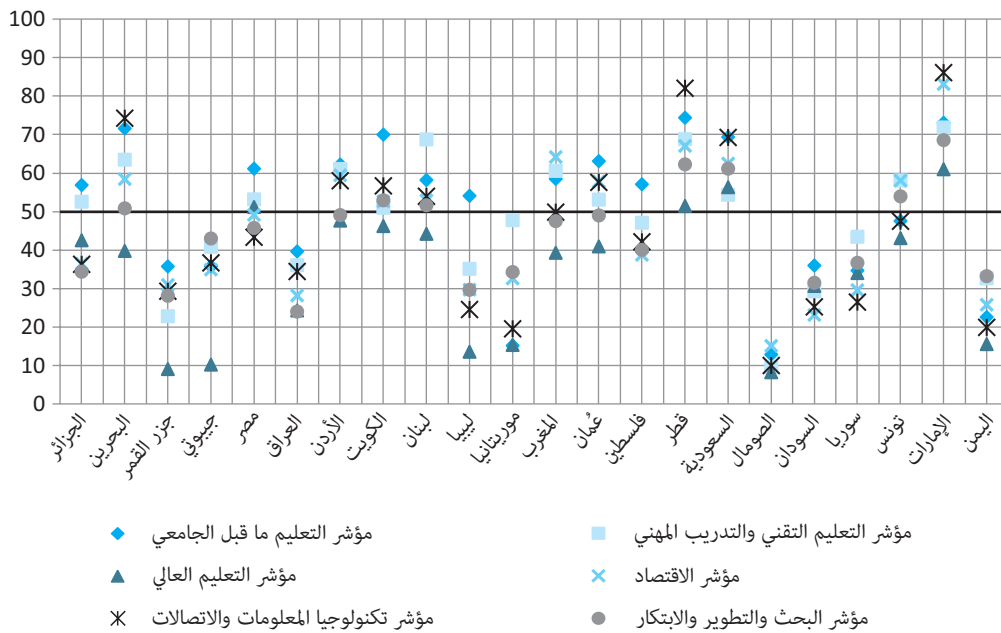
تُشير مختلف هذه التوجّهات، التي سيُتوسّع في تحليلها تباعًا في الفصول الخاصة بالقطاعات، إلى أنّ هناك دولًا عربية، مثل الإمارات والبحرين وقطر والسعودية، بدأت تُحقّق في السنوات الأخيرة نجاحاتٍ في مجالاتٍ عديدة. ويُعدّ هذا الأمر مكسبًا للمنطقة العربية، وبخاصّةٍ إذا ما توفّرت إرادةٌ حقيقية في هذه الدول المتميّزة لفسح المجال أمام التعاون وتبادل الخبرات؛ بما يُساعد على نقل هذه النجّاحات، وتوطئتها في الدول العربية الأقلّ تميّزًا.

## النتائج العامة لمؤشر المعرفة العربي للعام 2016

وفقًا للتركيبة العامة التي ارتكز عليها مؤشر المعرفة العربي، احتُسبت 6 مؤشراتٍ قطاعيةٍ يمتدّ كلٌّ منها على سلّمٍ من 1 إلى 100. وقد كشفت الدّرجات المسجّلة عن تفاوتاتٍ كبيرة بين الدول العربية، وكذلك بين القطاعات داخل الدولة الواحدة (الشكل 2):

الشكل 2:

نتائج الدول العربية في المؤشرات القطاعية





## ختاماً

تفرض الفجوات العديدة التي تشهدها المنطقة انكباباً على تشخيص واقعها تشخيصاً موضوعياً دقيقاً؛ يُمكنها من الوقوف على مواطن الخلل والقصور، وتحديد عوامل التخلف على الصعيدين المعرفي والتنموي. لكن ما من سبيل إلى إنجاز هذا التشخيص دون إيجاد أدوات منهجية صادقة وموثوقة، ولذا كان التوجه نحو بناء مؤشر عربي يقيس حال المعرفة في المنطقة العربية. فأهميته هذا المؤشر لا تكمن في حصر الفجوات والعوائق فحسب، بل أيضاً في مساهمته في توثيق العلاقة بين المعرفة والتنمية، تفاعلاً وتكاملاً.

وإذا سلّم بأن المعرفة عماد التنمية الإنسانية الشاملة والمستدامة، فلنستطيع فرض ذلك بالضرورة وجود رؤية واضحة حول الاستراتيجيات والآليات للتهوؤ بالأداء المعرفي وتوظيفه لمآرب هذه التنمية المنشودة؛ الأمر الذي يُحتم توفّر مقاييس ومؤشرات كفيلة برصد النمو المعرفي، ومن ثم توجيه السياسات التطويرية نحو الاحتياجات التنموية الحقيقية. فمؤشر المعرفة العربي، من هذا المنظور، سيساهم في جعل المعرفة في خدمة التنمية؛ لأنه من خلال ما يكشفه من نقاط القوة والضعف في المجالات المعرفية المختلفة والقطاعات التنموية المرتبطة بها، سيساعد الدول العربية على وضع استراتيجيات تحرك مدروسة وقائمة على معطيات موضوعية واقعية بعيدة عن الارتجال والقرارات الآتية.

بالإضافة إلى ذلك، وانطلاقاً من مبدأ أن مؤشر المعرفة العربي ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة تُقاس قيمتها بما تتيحه من رصّد دقيق للمنجزات والاختلالات، وبقدرتها على توفير بيانات وجيهة ومعلومات مهمة قابلة للاستخدام والتوظيف في عمليات التخطيط والتطوير والتجديد، وعملاً بمبدأ أن من غير الممكن إدارة شيء لا يُمكن قياسه، يدرك فريق التقرير أن من غير الممكن تحقيق نهضة معرفية تؤدي إلى تنمية إنسانية مستدامة ما

يُستنتج أيضاً من المقارنة بين أداء الدول في مختلف القطاعات أن لوجود فوارق بين القطاعات دلالاتٍ مختلفة يمكن حصرها في ثلاثة توجهات هي:

- فوارق ضعيفة بين القطاعات في الدول المتميزة، ما يُشير إلى حالة من التميز العام؛
- فوارق ضعيفة بين القطاعات في الدول المتأخرة، ما يُشير إلى حالة من التدهور العام؛
- فوارق كبيرة بين القطاعات لدى الدول التي تكون درجاتها في حدود المتوسط، وهو ما يمكن أن يُشير إلى حالة انعدام توازن في الجهود التنموية، يظهر في تقدّم واضح في قطاع ما على حساب قطاع آخر.

اعتباراً لكل ما سبق، لا يستقيم الحديث عن معدّل عربي لمؤشر المعرفة العربي. فهذا المعدّل، أيّا كانت قيمته، سيكون مضللاً لسببين على الأقل. الأول، أنه سيخفي الأوضاع الخاصة بكل دولة، وهو أمر لا ينسجم مع هدف مؤشر المعرفة العربي الذي يطمح أن يكون أداة تشخيص أكثر من كونه أداة ترتيب. والثاني، أن بسبب وجود مجموعة من الدول العربية تأخر أداؤها بسبب أوضاعها الاستثنائية، سيخفض معدّل المنطقة العربية؛ وبالتالي لن يكون هناك مجال لظهور التقدّم المحرّز في الدول الأخرى.

إلى جانب ذلك، تُؤكّد مختلف النتائج المسجلة في الدول العربية ارتباطاً وثيقاً بين التنمية واستقرار الأوضاع العامة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، داخل الدولة. فأبعاد التنمية متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وبالتالي لا بد من أن تواجه التحديات التنموية بحلول متناسقة ومتكاملة. وللأوضاع الأمنية أهمية عالية، إن لم تكن أولوية حيوية؛ إذ لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بمنأى عن السلام والأمن، كما جاء في جدول أعمال التنمية المستدامة. من هنا، تُستشعر خطورة الأوضاع التي تعيشها بعض الدول العربية حالياً؛ ومآلتها الخطيرة مستقبلاً على الصعيدين المعرفي والتنموي، والحاجة الأكيدة إلى تضامن عربي وعالمي لإخراجها من أزمتها.

لم تكن هناك مؤشراتٌ كفيلاً بتسليط الضوء على هذه العلاقة الوظيفية بين المعرفة والتنمية وقياس مدى خدمة الواحدة منهما للأخرى. فمن شأن نجاح المؤشر في رصد حركة سير التطور المعرفي والمسيرة التنموية وتتبعهما وتقييمهما إرشادُ أصحاب القرار

والمختصين إلى ما يمكن أن يطرأ على هذه العلاقة من ضعفٍ أو خللٍ أو تنافر؛ ما يساعدهم بالتالي على اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لتصحيح العلاقة وتوجيهها في المسار السليم.

- 1 .www.knowledge4all.com
- 2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009.
- 3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2012.
- 4 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2014.
- 5 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2015.
- 6 UNDP, 1990.
- 7 بهجت قرني وآخرون، 2014.
- 8 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2014.
- 9 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإغاثة الاقتصادي والاجتماعي، 2003.
- 10 ورش عمل مع الجمعية الدولية لتقييم التحصيل التربوي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
- 11 الأمم المتحدة، 2015.
- 12 الأمم المتحدة، 2016.
- 13 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2015.
- 14 معهد اليونسكو للإحصاء، 2014.
- 15 الأمم المتحدة، 2015.
- 16 الأمم المتحدة، 2015.
- 17 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2014.
- 18 World Commission on Environment and Development, 1987.
- 19 World Bank, 1999.
- 20 كمال صالح، 2014.
- 21 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2015.
- 22 الأمم المتحدة، 2015.
- 23 الأمم المتحدة، 2015.
- 24 عبد العزيز بن عبد الله السنبلي، 2002.
- 25 الأمم المتحدة، 2015.

